خلال كلمته أمام المؤتمر الخامس لرؤساء المجالس والبرلمانات العربية

خالد العتيبي: قضية الأمن الغذائي «من أهم الأزمات» التي تواجه المنطقة العربية وأكثرها تعقيدا

أكد عضو البرلمان العربي عضو مجلس الأمة النائب خالد العتيبي أمس السبت أن قضية الأمن الغذائي تعد واحدة «من أهم الأزمات» التي تواجه المنطقة العربية «إن لم تكن أكثرها إلحاحا وتعقيدا» نظرا لتداعياتها الشاملة وتداخلها مع العديد من القضايا والتحديات.

جاء ذلك في كلمة للنائب العتيبي الذي يترأس وفد مجلس الأمة أمام المؤتمر الخامس لرؤساء المجالس والبرلمانات العربية الذي ينظمه البرلمان العربي ويعرض خلاله وثيقة حول مشكلة الأمن الغذائي العربي بعنوان «رؤية برلمانية لتعزيز الأمن الغذائي العربي».

وأشار العتيبي إلى أن هذا العنوان حظي باهتمام واسع على إثر أزمة الغذاء التي شهدها العالم عامي 2007 و2008 وجعلت من الأمن الغذائي «أهم أولويات الأمن القومي» لجميع بلدان العالم باختلاف مواقعها ومقدراتها ومهما بلغ مستوى دخلها القومي.

وتساءل «ألم ندرك منذ تلك الأزمة السابقة وغيرها على مر التاريخ أن الآثار الأكثر حدة دائما ما تقع على منطقتنا العربية وبلداننا النامية» مضيفا «ألم يحن الوقت لأن نعمل بجد ونتخطى تلك الحقيقة المؤسفة؟».

وقال إن «معاناتنا المتفاقمة مع أزمة الغذاء وعدم امتلاكنا للمخزون الاستراتيجي الذي يحقق الأمن والاستدامة خلال السنوات الماضية يدفعنا لأن نكون أكثر حزما في التعامل مع المسببات والعوامل المؤدية إليها».

وأضاف العتيبي «ونحن في موضع مسؤولية أشد من أي منطقة أخرى لامتلاكنا كل المقدرات والموارد اللازمة لسد الاحتياج الغذائي العربي بل وتحقيق مستويات الاكتفاء والأمن في هذا المجال والتوجه أيضا نحو استدامة نظم الغذاء لصالح مستقبل المنطقة والأجيال القادمة».

وأشار إلى أن تحقيق التقدم «لا يكون بامتلاك تلك الموارد فحسب وإنما مشروط بإدارتها واستثمارها الأمثل» مشيرا إلى أن هذا «شرط لم نستوفه بعد لانغلاق دولنا اقتصاديا كل على حدة دون تغليب لمصالح التعاون والتكامل التي تفرضها وبشدة المتغيرات والأحداث العالمية».

خالد العتيبي متحدثا

وقال إن الدول الكبرى حين بدأت في استخدام الغذاء «سلاحا سياسيا» للضغط على غيرها من الدول تحول الأمن الغذائي إلى «ضرورة من ضرورات الأمن الاستراتيجي العربي جعلتنا بأمس الحاجة لدعمها وتحقيقها».

وشدد على أن ذلك «لن يتحقق والتكامل العربي مهمش وضعيف» مؤكدا أن هذا «التكامل الغائب يأتي على رأس العوامل المسببة للأزمة الغذائية في الوطن العربي وأكثرها حدة.

ولفت إلى أن «التجارة البينية ما زالت ضعيفة جدا والقيود على التبادل التجاري العربي ما زالت مشددة والمناخ الاستثماري المناسب للقطاع الزراعي عامة غير متوفر» موضحا أن «أزمة بهذا الحجم الضخم ستمثل بالتأكيد عجزا حقيقيا للوطن العربي وخطرا محدقا لشعوبه».

وأكد العتيبي ضرورة إيجاد «صيغة تكامل مشترك» تتبنى الدول العربية من خلالها سياسات اقتصادية ملائمة نحو الأمن الغذائي توزع فيها الاستثمارات وفقا للميزة التنافسية لكل دولة إلى جانب نظم إدارية مناسبة كفيلة بإدارة الموارد المتاحة لديها بأفضل الطرق لسد حاجة السوق العربية وتحقيق التطلعات الاقتصادية.

وتقدم بخالص الشكر والتقدير للبرلمان العربي رئاسة وأمانة عامة على ما تم بذله من جهود في تنظيم أعمال هذا المؤتمر وتنسيقه معربا عن التطلع إلى أن يحقق النجاح والتوفيق.

وأشاد بالوثيقة الصادرة عن اجتماع اليوم والتي تحمل «رؤية برلمانية استرشادية واضحة المحاور لتعزيز الأمن الغذائي العربي بدءا من التحديات الموجودة على أرض الواقع حتى التوصيات المقترحة لمواجهتها والتغلب عليها».

وأشار إلى أن جهود البرلمان العربي في إعداد الوثيقة والسعي لتقديمها إلى الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية خلال العام الجاري «لهو أكبر دليل على أهمية الدور البرلماني واطلاعه العميق بقضايا الأمة العربية وهمومها».

وأكد في الوقت ذاته «ضرورة العمل على تنفيذ الخطط والتصورات ولا نركن إلى مجرد وضعها وإطلاقها فالمبادرات كثيرة والاتفاقيات عديدة والفارق بينها سعينا وإصرارنا على ترجمتها وتنفيذها على أرض الواقع مذللين كل العقبات ومتخطين كل التحديات تحقيقا للهدف المنشود الذي يحقق أمننا واستقرار أمتنا».

وتقدم العتيبي في كلمته بخالص التعازي والمواساة إلى الشعب السوري الشقيق والشعب التركي الصديق على إثر المصاب الأليم والدمار الهائل الذي خلفه الزلزال الأخير في مناطق واسعة من بلديهما.

وأضاف «ونحن إذ نعبر عن تعاطفنا وتضامننا مع ضحايا هذه الكارثة فإننا نناشد الأمة الإسلامية جمعاء مد يد العون والمساعدة لدعم البلدين لحين الانتهاء والتعافي من آثار تلك الكارثة الإنسانية سائلين المولى عز وجل أن يحفظ أوطاننا ويرفع الشدة والبلاء عن أشقائنا».

مدرج كذلك اقتراح الأمن السيبراني وتنظيم الديوانيات

إنشاء جهاز إدارة الطوارئ والأزمات وتكريم الشهداء على جدول أعمال «المرافق العامة»

جانب من اجتماع سابق للجنة المرافق البرلمانية

4 اقتراحات بقانون على جدول أعمال لجنة المرافق العامة، قدمها 10 نواب وقدمت هذه الاقتراحات قبل إقرار قانون تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة بإحالة الاقتراحات بقوانين التي يقدمها النواب إلى اللجان المختصة مباشرة، والذي أقره المجلس في جلسة 2 نوفمبر 2022، ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 11 ديسمبر 2022.

وتركزت الاقتراحات حول إنشاء جهاز إدارة الطوارئ والأزمات وتكريم شهداء الكويت والأمن السيبراني الوطني وتنظيم إقامة الديوانيات بحسب ما ورد في شبكة الدستور الإخبارية.

ونسلط الضوء على هذه الاقتراحات التي أحيلت إلى اللجنة قبل اقرار القانون وماهيتها واهدافها وموادها:

قدم النواب أسامة الشاهين ود.حمد المطر ود.عبدالعزيز الصقعبي ود.محمد الحويلة وماجد المطيري اقتراحا بإنشاء جهاز باسم «جهاز إدارة الطوارئ و الأزمات والأخطار» تلحق تبعيته الإدارية والمالية برئيس مجلس الوزراء ويهدف الجهاز إلى التعامل مع أي طوارئ أو أزمات أو كوارث بهدف منعها أو التقليل منها أو معالجتها واحتوائها، وللجهاز اختصاصات وواجبات ومهام ومسؤوليات وصلاحيات مناطة به من خلال مركز عمليات وقيادة متخصصة لتنفيذ مهامه وربط هذا المركز بمراكز العمليات والجهات والمؤسسات والهيئات بالدولة كافة.

وفي شأن تكريم شهداء الكويت قدم النائبان د.عبدالكريم الكندري ود.حمد المطر، اقتراحاً بقانون يقضي بتحديد تاريخ 24 فبراير من كل عام «تاريخ معركة القرين» يوما للشهيد، وتسمية شارع أو طريق أو جادة باسم كل شهيد كويتي وتشكيل لجنة عليا لتسمية الشوارع والجادات ويشكل أبناء الشهداء وأقاربهم حتى الدرجة الثانية غالبية موظفي مكتب الشهيد ويكون لهم الأولوية على غيرهم بالتعيين في الوظائف العامة.

وقدم النواب د.حسن جوهر ومهلهل المضف وعبدالله المضف ومهند الساير ود.عبدالعزيز الصقعبي اقتراحاً في شأن الأمن السيبراني الوطني، ويقضي بتشكيل مجلس يسمى «المجلس الوطني للأمن السيبراني» برئاسة رئيس مجلس الوزراء و7 أعضاء من الجهات الحكومية المختصة في الشؤون الأمنية والمالية وتقنية المعلومات يتم تعيينهم بمرسوم، يختص بإقرار الاستراتيجيات والسياسات والمعايير المتعلقة بالأمن السيبراني وإقرار الخطط والبرامج اللازمة لقيام المركز بمهامه، والإعلان عن الوضع الأمني السيبراني للدولة سنويا ووضع اللوائح الإدارية والمالية لشؤون الموظفين في المركز.

وقدم النائبان د.محمد الحويلة وماجد المطيري في شأن تنظيم إقامة الديوانيات، يقضي بجواز إقامة الديوانيات على الارتدادات أو على أملاك الدولة الملاصقة للسكن الخاص بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة المالية وفقا للشروط والضوابط ويصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون ويعاقب كل من يخالف أحكام القانون بغرامة لا تجاوز ألف دينار وإزالة المخالفة على نفقة المخالف ومن دون تعويض.

بإجمالي 75 استفسارا وجه لوزراء الحكومة خلال الأسبوع المنصرم

الملا الأكثر تلقيا للأسئلة بـ 12 تليه بوقماز بعدد 11 ثم الشيتان والبغلي

شهد الأسبوع الماضي، توجيه 75 سؤالا، تتعلق بعدد من الموضوعات منها اختصاصات ومهام مكتب التفتيش والتدقيق، والغرامات التي طبقت على الشركات بسبب عدم تنفيذ التزامات أو التأخير في تنفيذ المشاريع، وطرح مناقصة لمشروع أعمال ودراسة وتصميم السكة الحديدية، والسعة السريرية لمستشفى الأميري الجديد، وأرباح الجمعيات التعاونية، والبلاغات عن شبهات فساد ضد موظفين في «نزاهة»، والجدول الزمني لتاريخ بداية ونهاية كل مرحلة في مشروع مدينة المطلاع.

ونستعرض الأسئلة البرلمانية التي نشرت خلال الفترة من 5 إلى 9 فبراير 2023، حيث وجه 20 نائبا 75 سؤالا إلى جميع الوزراء بحسب ما نشرته شبكة الدستور الإخبارية.

وكان أكثر الوزراء تلقيا للأسئلة خلال الأسبوع الماضي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط د. بدر الملا بـ 12 سؤالا، يليه وزيرة الأشغال العامة وزيرة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة د. أماني بوقماز بـ 11 سؤالا، ثم ووزير الصحة د. أحمد العوضي بـ 7 أسئلة، يليه وزيرا نائب رئيس مجلس الوزراء والدولة لشؤون مجلس الوزراء براك الشيتان، والشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية وزيرة الدولة لشؤون المرأة والطفولة مي البغلي ولكل منهما 6 أسئلة.

وفيما يلي تفاصيل الأسئلة النيابية الموجهة إلى الوزراء خلال الأسبوع الماضي:

وقدم النائب حمد العبيد 18 سؤالا، منها سؤال مشتركا إلى جميع الوزراء في شأن اختصاصات ومهام مكتب التفتيش والتدقيق، ووجه سؤالا الى وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة د. أماني بوقماز، بشأن سبب تأجيل غرامات التأخير على المقاولين، وتكاليف صيانة الطرق، وسبب عدم طرح مناقصة جديدة لتشغيل محطات الرقعي للصرف الصحي.

ووجه النائب د. عبد العزيز الصقعبي 5 أسئلة، منها سؤال إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد العزيز الماجد، عن صحة طرح مناقصة لمشروع أعمال ودراسة وتصميم السكة الحديدية.

ووجه النائب مهلهل المضف 14 سؤالا إلى 4 وزراء منها 7 أسئلة إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط د. بدر الملا، بشأن عقود بيع النفط الكويتي ومذكرة التفاهم مع السعودية وسرقات أنابيب النفط والعواصف الترابية، وتجديد عقود مهندسين غير كويتيين، كما وجه 3 أسئلة إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء براك الشيتان، بشأن العاملين في إدارة الفتوى المنتدبين إلى جهات أخرى، وعدد المستشارين في الحرس الوطني، وعقود العمل لغير الكويتيين «المناديب» الموقعة بين إدارة الفتوى والتشريع والشركات.

ووجه سؤالين إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة د. أماني بوقماز بشأن مناقصات وزارة الكهرباء الخاصة بالكيبلات الأرضية، كما وجه سؤالا إلى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد العزيز الماجد، بشأن تظلم إحدى الشركات من قرار «المناقصات» بوضعها في القائمة السوداء، وسؤالا إلى وزير الدولة لشؤون البلدية عبد العزيز المعجل، بشأن آلية ترسية مناقصة إعلانات الشوارع.

وقدم النائب د. محمد الحويلة 10، منها سؤال مشترك إلى 6 وزراء، بشأن الغرامات التي طبقت على الشركات بسبب عدم تنفيذ التزامات أو التأخير في تنفيذ المشاريع، ووجه 4 أسئلة إلى وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة د. أماني بوقماز، بشأن سبب تأجيل غرامات التأخير على المقاولين، وتكاليف صيانة الطرق، وسبب عدم طرح مناقصة جديدة لتشغيل محطات الرقعي للصرف الصحي.

ووجه النائب د. عبد العزيز الصقعبي 5 أسئلة، منها سؤال إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد العزيز الماجد، بشأن تظلم إحدى الشركات من قرار «المناقصات» بوضعها في القائمة السوداء، وسؤالا إلى وزير الدولة لشؤون البلدية عبد العزيز المعجل، بشأن آلية ترسية مناقصة إعلانات الشوارع.

حصاد الأسئلة البرلمانية خلال أسبوع

ووجه النائب مهند الساير سؤالا إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية وزيرة الدولة لشؤون المرأة والطفولة مي البغلي بشأن ملاحظات ديوان المحاسبة.

وقدم النائب د. حمد المطر سؤالا إلى وزير الصحة د. أحمد العوضي، بشأن إنشاء مركز الفنيطيس الصحي.

ووجه النائب فيصل الكندري سؤالا إلى وزير الصحة د. احمد العوضي، بشأن عدم التزام الشركات الأمنية التي تعاقدت معها وزارة الصحة.

وقدم النائب د. حسن جوهر سؤالا إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة د. أماني بوقماز، عن خطة وزارة الأشغال الموضوعة من القطاعات المعنية لتحديد مواقع الحفر في الشوارع.

ووجه النائب ماجد المطيري سؤالا إلى وزير الصحة د. احمد العوضي، عن أسس تعيين رئيس قسم العظام في مستشفى الرازي.

وقدم النائب د. فلاح الهاجري سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، براك الشيتان بشأن المدة القانونية المطلوب استكمالها للترقية إلى رتبة عميد في الحرس الوطني.

ووجه النائب مبارك الحجرف سؤالا إلى وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد العزيز الماجد، بشأن القواعد المنظمة لتوزيع التركة في حال وفاة صاحب المنزل الحكومي أو القسيمة الموزعة من الدولة.

وقدم النائب د. عادل الدمخي سؤالا إلى وزير الدفاع الشيخ عبد الله العلي بشأن التقرير الفني لحادث طائرة الكاركال.